الفصل الثاني

ما ينبغي أن يعرفه المعربون

وهذا الفصل يدور حول الأشياء التي ينبغي أن يعرفها المعرب حق المعرفة ويعلمها حق العلم قبل أن يقدم على الإعراب، وخاصة قبل الخوض في إعراب القرآن ... ذلك الكلام المنزل من عند الله، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

أولها: أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردًا أو مركبًا قبل الإعراب؛ لأن الإعراب هو فرع المعنى وإنما يتحصل الحكم الإعرابي الصحيح بمعرفة المعنى المقصود من وراء حديث المتحدث. فمن قال: «فهم يعفون ويعفون» بعد قوله: «صالح والرجال والنساء سماتهم واحدة» فإذا قصد بكلمة يعفون الأولى الرجال، وبالثانية النساء، كان الحكم الإعرابي للأول الرفع بثبوت النون لأنه فعل من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة هي ضمير رفع متصل في محل رفع فاعل، والنون حرف ـ والحكم الإعرابي للثانية البناء على السكون؛ لأنه مضارع اتصل مباشرًا بنون النسوة، ونون النسوة ضمير مبني في محل رفع فاعل، فهي اسم، وعلى هذا فواو الفعل محذوفة في الأول، باقية في الثاني أما إذا قصد النساء بالأول والرجال بالثاني فإن الحكم الإعرابي سيتغير بالتبادل.

وتظهر ثمرة هذه النقطة في نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران:٢٨] فمن خرَّج المعنى في «تقاة» على الاتقاء فهي مفعول مطلق ومن خرجَّه على معنى «متَّقي» بفتح التاء الثقلية والقاف ـ أي ما يجب اتقاؤه ـ فهي مفعول به، ومن خرجه على أنه جمع كـ«رماة» فهي حال. وكذا في مثيله.

يقول السيوطي في الإتقان:

«وقد زلَّت أقدام كثير من المعربين حينما راعوا في الإعراب ظاهر اللفظ ولم ينظروا في موجب المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾[هود:٨٧]» فإنه يتبادر إلى الذهن عطف «أن نفعل» على «أن نترك» وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على «ما» فهو معمول للترك، والمعنى «أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نترك أن نفعل في أموالنا ما نشاء.

وموجب الوهم المذكور؛ بأن المعرب يرى (أن والفعل) مرتين وبينهما حرف العطف» اهـ. بتصرف[1].

الثاني:

أن يعي جيدًا قواعد النحو وأن يلمَّ بها إلمامًا تامًّا، حتى يستطيع الوقوف على حُكْم الكلمة، ومحلها الإعرابي وقوفًا صحيحًا سليمًا فلا يُعطي محل النصب مثلًا لجملة: «يمشي» من قولك: «القادم من بعيد رجلٌ يمشي» لامتناع الحال هنا لوقوع الجملة بعد النكرة التي تحتاج أولًا إلى مخصص ـ أي نعت ـ ولا يحكم بالخبر على «الزيدان» في «أقائم الزيدان» إذ أنها فاعل لاسم الفاعل العامل (قائم) سدت مسد الخبر.

ألا ترى أن العرب تقول: «ليس قائم الزيدان» برفع «الزيدان» على الفاعلية وعدم نصبها خبرًا لـ(ليس).

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٨٨).

الثالث:

أن يراعي ما تقتضيه الصناعة وتلزمه القواعد، فربما راعى المعرب وجهًا صحيحًا ولم ينظر في صحة الصناعة، فيخطئ، ومن ذلك قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾[النجم:٥١] أن ثمود مفعول به مقدم وهو ممتنع؛ لأن لـ«ما النافية» الصدارة في الكلام، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها بل هو معطوف على «عادًا» أو على تقدير: وأهلك ثمود.

ومنه أيضًا قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[هود:٤٣] أن الظرف متعلق باسم لا وهو باطل، لأن اسم لا حينئذ يكون شبيهًا بالمضاف، وليس مفردًا فيجب فيه النصب والتنوين، وإنما هو متعلق بمحذوف.

ومنه أيضًا قولهم: الباء في قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل:٣٥]، متعلقة بـ«ناظرة» وهو باطل؛ لأن الاستفهام له الصدارة فهو يتعلق بما بعده.

الرابع:

أن يجتنب الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، واللغات الشاذة، ويخرج أحكامه على القريب والقوي والفصيح، فإن لم يظهر فيه إلا الوجه البعيد فله عذر فلا يقول: إن الخبر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾ [فُصِّلَت:٤١]، هو قوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾[فُصِّلَت:٤٤]، فالصواب أن الخبر محذوف تقديره «نجازيهم» لأن «أولئك ينادون....» هذا من البعيد ولا يقول أن كلمة «عفو» في قول ابن الجزري في مطلع أبياته:

يقول راجي عفو ربٍ سامعِ .....

هي منصوبة ـ مفعولًا به على أن فاعل «راجي» ضمير مستتر تقديره هو فهذا بعيد، وإنما هي مضافة إلى راجي من باب إضافة العامل إلى معموله وهي مفعول أيضًا في المعنى.

.... ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم:٩٣] وحكمها نفس حكم المسألة السالفة.

ولا يقول إن الضم في «يَضُرُّكُم» على الراء من قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ﴾ [آل عمران:١٢٠] ضمة رفع استنادًا إلى ما جاء في الشعر:

يا أَقْرَعُ بن حابس يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أخوك تُصرَعُ[1]

فذلك بعيد إذ أنه خاص بالشعر: والصواب أنها ضمة اتباع لما قبلها لتعذر ظهور الجزم بسبب تشديد آخر الفعل، مما يؤذن بالتقاء ساكنين، وهو محظور.

يقول ابن هشام: «وقد يكون الوضع لا يتخرج إلا على مرجوح فلا حرج في مخرجه لقراءة ابن عامر وشعبة في قوله تعالى» ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء:٨٨] بجيم معجمة مشددة وياء ساكنة محذوفة وصلًا لمجيء همزة الوصل بعدها ونون واحدة فقد قيل إن الفعل ماضٍ ويضعفه إسكان آخره، وإنابة ضمير المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به، وقيل مضارع أصله ننجي بسكون الثانية ويضعِّفه أن النون لا تُدغم في الجيم وقيل: أصله ننجي بفتح ثانيه وتشديد ثالثه فحذفت النون الثانية ويضعفه أن ذلك لا

(١) هذا البيت من الرجز لعمرو بن خثارم البجلي، أنشده في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرطاة الكلبي ـ والأقرع عالم العرب في زمانه.

يجوز إلا في التاء.

الخامس:

أن يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة الواضحة الصحيحة، فنقول في قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾[الأعلى:١]: إن الأعلى صفة للرب، وصفة للاسم.

ونقول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:١، ٢]: يجوز كون (الذين) تابعًا ومقطوعًا إلى النصب لإضمارٍ: أعني أو أمدح إلى الرفع بإضمار: هو.

السادس:

أن يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فلا يقول في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس:٢، ٣] أنهما عطف بيان [(١)] ـ أي كلمتي ملك وإله ـ والصواب أنهما نعتان لاشتراط الاشتقاق في النعت والجمود في عطف البيان، ألا ترى أن «ملك» و «إله» مشتقان في باب الصفة المشبهة.

ولا يقول في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ﴾ [يس:٦٦] وفي قوله تعالى: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾[طه:٢١] أن المنصوب فيهما ظرف؛ لأن ظرف المكان ينصب بشرط الإبهام، والصواب أنه على إسقاط الجار، أي: أنهما منصوبان على نزع الخافض المقدر هنا بـ«إلى».

السابع:

أن يبحث عن الأصلي، والزائد نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟

(١) ذكر بعضهم أنهما عطف بيان أو بدلان ـ وقد قال بذلك الدكتور عبد الجواد الطيب في (الإعراب الكامل لآيات القرآن الكريم).

﴿ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[البقرة:٢٣٧] فإنه قد يتوهم أن الواو في يعفون ضمير الجمع، فيشكل إثبات النون، وليس الأمر كذلك، بل الواو فيه لام الكلمة، فهي أصلية، والنون ضمير النسوة، والفعل معها مبني على السكون، ووزنه: «يَفْعَلْنَ» بخلاف قوله تعالى ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٧]، فالواو فيه ضمير الجمع وليست من أصل الكلمة[1].

(١) الفعل (أو يعفو) في الآية: منصوب لأنه معطوف على محل (يعفون) إذ أخذ محل النصب بـ(أن) لكنه مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة.

obeikandl.com